بين المصدر والوصف المشتق

إعـداد

د/ أسماء سيد عبد الرحمن حسين

مــدرس اللغويــات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

فرع جامعة الأزهر بسوهاج

١٤٤٤ هـ- ٢٠٢٢م

ض

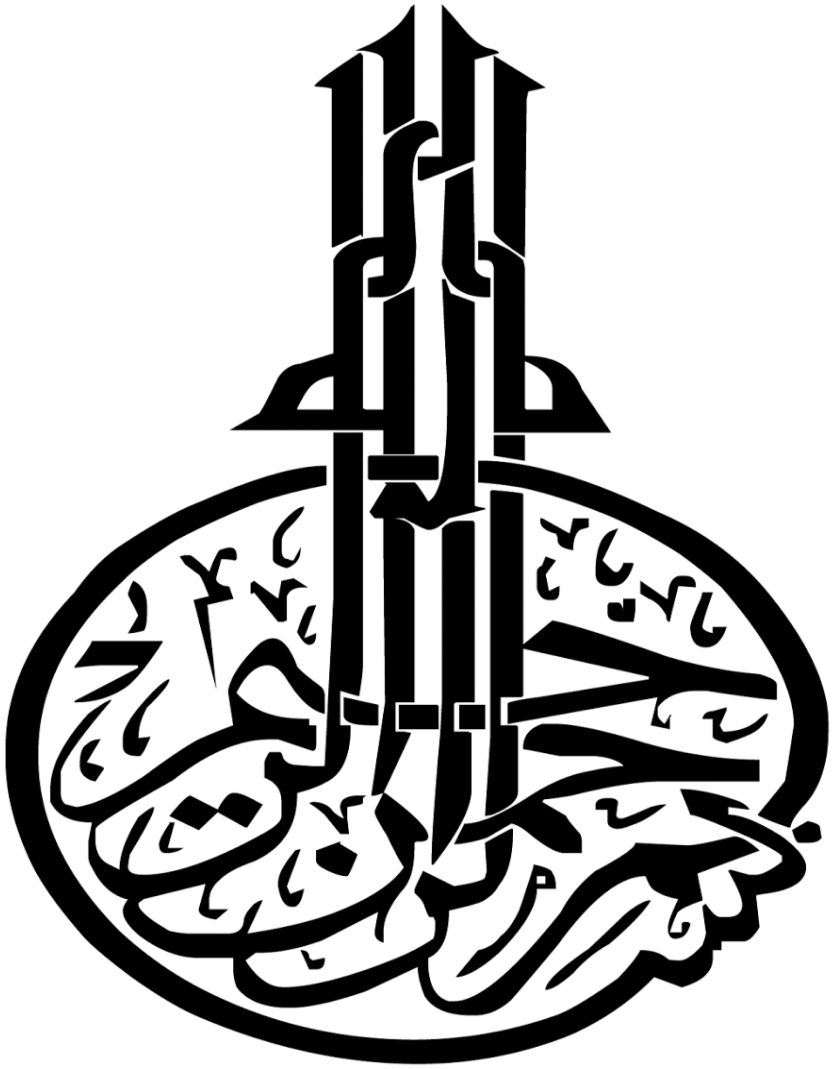

ما بين المصدر والوصف المشتق

أسماء سيد عبد الرحمن حسين
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، سوهاج، مصر.
البريد الإليكتروني:
Asmaahussein.279@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يقوم هذا البحث علىٰ بيان العلاقة بين المصدر والوصف المشتق، فبينهما علاقة تبادل حيث إنه لما كان للوصف المشتق دلالة علىٰ الحدث والذات ارتبط معناه بأبواب معينة لا يقع الكلام معها إلَّا وصفًا مشتقًا، وفي دلالة المصدر علىٰ الحدث المجرد من الزمن ارتبط وجوده بأبواب أخرىٰ لا يقع الكلام معها إلَّا مصدرًا، وهذا ما ألزمته الصناعة النحوية، ولكن وقع المصدر موقع الوصف المشتق في أبواب معينة، وهي باب الخبر، والحال، والنعت، ومن النحويين من قصر هذا الأمر علىٰ السماع ومنهم من أجاز فيه القياس، كما وقع الوصف المشتق موقع المصدر في مواضع أخرىٰ أيضًا كما في "هنيئًا ومريئًا"، وعائذًا بالله، وأقائمًا وقد قعد الناس، ومن النحويين من تمسك بالصناعة النحوية في تأويل هذا الأمر، ومنهم من سار وراء المعنىٰ وبَيَّن أنَّ السبب في هذا الأمر يرجع إلىٰ معنىٰ المبالغة، والتوسع والاختصار، فمن هنا كان موضوع هذا البحث، وهو بيان العلاقة بين المصدر والوصف المشتق في حدوث التبادل بينهما، ووقوع كل منهما موقع صاحبه، وجاء البحث بعنوان: "ما بين المصدر والوصف المشتق"،

وجاء البحث علىٰ تمهيد بعنوان: بين المصدر والوصف، والفصل الأول بعنوان: وقوع المصدر موقع الوصف المشتق، والفصل الثاني بعنوان: وقوع الوصف المشتق موقع المصدر، ثم الخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

الكلمات المفتاحية: المصدر-الوصف-المشتق-الخبر- النعت- الحال.

Between source and derived description

Linguistics Department،College of Islamic and Arabic Studies for Girls،Al-Azhar University،Sohag،Egypt.
: Email Asmaahussein.279@azhar.edu.eg

Abstract:

This research is based on clarifying the relationship between the source and the derived description،Since the derived description has an indication of the event and the self،its meaning is linked to certain chapters،with which only a derivative description occurs And in the source،s indication of the event abstracted from time،its existence is linked to other chapters with which only a source is spoken،and this is what the grammatical industry compelled But the source fell in the position of the derivative description in certain chapters،which are the chapter on news،adverb،and epithet. Among the grammarians who confined this matter to hearing،and some of them permitted analogy in it،just as the derivative description fell into the position of the source in other places as well،such as in "hnyyan wmryyan"،weaydhan biallahi،waqayman waqad qaead alnaas،Among the grammarians are those who adhered to the grammatical industry in interpreting this matter،and some of them followed the meaning and explained that the reason for this matter is due to the meaning of exaggeration،expansion and abbreviation Hence the topic of this research،which is

the statement of the relationship between the source and the derived description in the occurrence of the exchange between them،and the occurrence of each of them the site of its owner،and the research came under the title: “Between the source and the derived description,” and the research came on a preamble entitled: Introduction to the source and description،and the first chapter Entitled: The occurrence of the source،the location of the derivative description،and the second chapter entitled: The occurrence of the derivative description،the location of the source،then the conclusion،an index of sources and references،and another for topics .

Keywords: Source - Description- Derivation- Predicate -Adjective- Adverb.

المقدمـــــــــة

الحمدُ لله عَلَّمَ القُرآنَ، خَلَقَ الإنْسَانَ، عَلَّمَهُ البيانَ، والصلاةُ والسَّلامُ علىٰ المبعوثِ رحمةً للعالمين سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين،

وبعـــــــد

فالصناعة النحوية دائمًا ما تقوم علىٰ ثوابت وُضِعَت لإفهام المعنىٰ وتوضيحه، كما في وضع الوصف المشتق في مواضع لا يصح غيره، لكونه دالًا علىٰ الحدث والذات، ووضع المصدر في مواضع لا يصح غيره، لكونه دالًا علىٰ الحدث المجرد، ووجود أحدهما في موضع الآخر جاء مخالفًا للأصل مِمَّا أدىٰ معه إلىٰ تأويلات كثيرة عند النحويين، وإن كان جلهم ردَّ الأمر لمعنىٰ المبالغة.

والمصدر أصل المشتقات، وإن اختلف أهل العربية في أصالته لكنه هو الأصل الذي يشتق منه الفعل وغيره من الأسماء المشتقة، فهو أبسطها شكلًا وأقلها حروفًا، ويأتي في مباحث كثيرة في علم النحو، وقد عنىٰ به النحويون عناية كبيرة صياغة ودلالة وموضعًا نحوًا وصرفًا، ولوحظ أن المصدر له مواضع كثيرة لا يقع اللفظ فيها إلَّا مصدرًا، كما أنَّه هناك مواضع كانت تختص بالوصف المشتق ووقوع المصدر فيها جاء علىٰ خلاف الأصل، فالمصدر يقع موقع اسم الفاعل كثيرا كما جاء في باب الحال، وهذا ليس مقيسًا، وكذلك اسم الفاعل يقع موقع المصدر كما جاء في المفعول المطلق، وليس مقيسًا أيضًا، فلمَّا كان بين المصدر والوصف المشتق تبادل في المواضع أردت توضيح ذلك في بحث بعنوان: ""**ما بين المصدر والوصف المشتق**"".

الدراسات السابقة

قامت عدة دراسات عن المصدر تتعلق به منها:

١- الوصف بالمصدر د/ أحمد عبد الستار الجواري- مجلة المجمع العلمي العراقي- بغداد-١٩٨٤م.

١- الوصف بالمصدر دراسة وصفية دلالية لـ/ جمعة حامد بشر، ود/ علي خلف الهروط- اللغة العربية-الآداب- الجامعة الأردنية-عمان- مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية٢٠١٩م.

٢- قضية مجيء المصدر المنكر حالًا في القرآن الكريم- "دراسة نحوية نقدية- د/ أبو سعيد محمد عبد المجيد- الجمعية الإسلامية العالمية شيتاغونغ-المجلد الرابع- ديسمبر٢٠٠٧م.

٣- الوصف بالمصدر بين الحقيقة والمجاز- دراسة نحوية بلاغية-لـ/ يحيىٰ شعيب-كلية الآداب واللغات والفنون-جامعة الطاهر مولاي- سعيدة-٢٠٢١م.

٤- وقوع المصدر الصريح موقع الوصف- د/ رباب إبراهيم عبد الفضيل- مجلة كلية الدراسات الإسلامية-الإسكندرية٢٠٠٠م-العدد ٢.

وهذه الدراسات منها ما أفاد منه البحث وبخاصة الفصل الأول المتعلق بوقوع المصدر موقع الوصف المشتق، ولكنني لم أجد دراسة نحوية تتعلق بالفصل الثاني من وقوع الوصف المشتق موقع المصدر.

وجاء البحث على تمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

أولًا- التمهيد: وهو بعنوان: "بين المصدر والوصف".

الفصل الأول- وقوع المصدر موقع الوصف المشتق.

الفصل الثاني- وقوع الوصف المشتق موقع المصدر.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

و ثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

والله أسأل التوفيق والسداد إنَّه ولي ذلك والقادر عليه

التمهيد

بين المصدر والوصف

الاسم قسمان: جامد وهو مالم يؤخذ من غيره، أي أنَّه ليس له أصل يرجع إليه كما في شجرة- قلم- حجر، ومثل: فَهْم- نُبُوغ- ذكاء- سماحة، **والجامد قسمان:** اسم ذات، وهو ما يدل علىٰ مجسم محسوس كالأمثلة الأولىٰ، واسم معنىٰ، وهو ما يدل علىٰ شيء معنوي يدرك بالعقل، كالأمثلة الأربعة الأخيرة وأشباهها مِمَّا ليس مجسمًّا ولا مشخصًّا، كسائر أسماء الأجناس المعنوية، **ومشتق** وهو ما أخذ من غيره بأن يكون له أصل ينسب إليه، ويتفرع منه، ويتردَّد ذكر المشتق أحيانًا باسم الوصف أو الصفة، وهما غير الوصف أو الصفة المراد منهما النعت(١).

ويشترط في المشتق أن يقارب أصله في المعنىٰ، وأن يشاركه في الحروف الأصلية، وأن يدل مع المعنىٰ علىٰ ذات، أو علىٰ شيء آخر يتَّصل به ذلك المعنىٰ بوجه من الوجوه كأن تكون الذات هي التي فعلته كما في اسم الفاعل، أو هي التي وقع عليها كما في اسم المفعول، أو غير ذلك من زمان أو مكان أو آلة، والمشتقات الأصلية التي تدل علىٰ معنىٰ وذات أو أي شيء آخر هي: اسم الفاعل- اسم المفعول- الصفة المشبهة- أفعل التفضيل- اسم الزمان- اسم المكان- اسم الآلة، وأمَّا المصدر الميمي فالصحيح عند النحويين أنَّه ليس من المشتقات(٢).

وهناك بعض أسماء جامدة ولكنَّها تلحق أحيانًا بالمشتق الدَّال علىٰ الذات والمعنىٰ، فقد أفادت من المعنىٰ ما يفيده المشتق وتسمىٰ هذه

---

(١) ينظر: النحو الوافي٣/ ١٨١.

(٢) ينظر: السابق ٣/ ١٨٢

الأسماء بـ "الجامد المشبه للمشتق"، ومنها: اسم الإشارة، وذي بمعنىٰ صاحب، وفروعها، والاسم الجامد المنسوب، والاسم الجامد المصغَّر، والموصول المبدوء بهمزة وصل، وهذا ليس دائمًا وإنَّما يقع في أبواب معينة في بعض الحالات دون بعض، حيث تكون في موضع لا يصلح فيه إلَّا الوصف المشتق كالنعت مثلًا، فالأصل فيه المشتق، ولا مانع أن يكون لفظًا ملحقًا بالمشتق كالألفاظ السابقة(١).

المقصود بالمصدر في اللغة: هو مشتق من الصدر وهو عند ابن منظور: أَعلىٰ مقدَّم كُلِّ شَيءٍ وأَوَّله، حَتَّىٰ إِنهم لَيقولُونَ: صَدْر النَّهَارِ وَاللَّيْلِ، وصَدْر الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، وصدر الأمر أوله، وصدر كل شيء أوله، وعن الليث: أَنَّ المصدر أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وعلىٰ هذا المصادر كانت أول الكلام(٢)، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان(٣)، وذلك لأَنَّها أحداث الأسماء التي تحدثها، وربما سماه الفعل من حيث كان حركة الفاعل(٤).

واصطلاحًا

عرَّفه ابن مالك بأنَّه: "اسم دالٌ بالأصالة علىٰ معنىٰ قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا، أو واقع علىٰ مفعول، وقد يسمَّىٰ فعلًا وحدثًا وحِدْثَانًا"(٥)، وقال في الألفية:

---

(١) ينظر: النحو الوافي٣/ ١٨١

(٢) ينظر: لسان العرب ٤/ ٤٤٩.

(٣) ينظر: الكتاب١/ ٣٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١٤.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ١٠٧.

المَصْدَرُ اسمُ ما سوىٰ الزمانِ من مدلولي الفعل كأمْنٍ مِنْ أَمِنَ[1]

وشرحه الأشموني بأنَّه "اسم ما سوىٰ الزمان من مدلولي الفعل: " أي اسم الحدث؛ لأنَّ الفعل يدل علىٰ الحدث والزمان، فما سوىٰ الزمان من المدلولين هو الحدث، كـ "أَمْن" من مدلولي "أَمِن"، و"ضَرْب" من مدلولي "ضَرَب"[2].

وعُرِّف في الحدود بأنَّه: "الاسمُ الدالُ علىٰ الحدثِ"[3]، وجرىٰ تعريفه علىٰ أنَّه: "اللفظُ الدالُّ علىٰ الحدَث، مُجرَّدًا عن الزمان، متضمِّنًا أحرفَ فعلهِ لفظًا، مثل "عَلِمَ عِلْمًا، أو تقديرًا، مثل "قاتلَ قِتالًا" أو مُعوَّضًا مِما حُذِفَ بغيره، مثل "وَعَدَ عِدةً، وسلّم تسليمًا"[4].

وأمَّا عن دلالة المصدر

فيدل المصدر علىٰ الحدث المجرد بنفسه من غير ارتباط بشيء، فهو يدل علىٰ أمر معنوي محض يدل عليه اللفظ المعروف، ويشمل علىٰ كل الحروف الأصلية والزائدة التي يشمل عليها الفعل الماضي المأخوذ منه، فهو بهذا يتضمن أمرين معًا أحدهما يتعلق بدلالته المعنوية، والآخر يتعلق بصيغته اللفظية، فمن ناحية دلالته المعنوية إنه يدل في الغالب علىٰ مجرد الحدث؛ أي: يدل علىٰ أمر معنوي محض، لا صلة له بزمان، ولا بمكان، ولا بذات، ولا بعلمية، ولا بتذكير، أو تأنيث، ولا بإفراد، أو تثنية، أو جمع

---

(١) ألفية ابن مالك صـ٢٩.

(٢) ينظر: شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك١/ ٤٦٧.

(٣) الحدود في علم النحو للأُبَّذيُ صـ٤٧٣.

(٤) جامع الدروس العربية، لمحمد بن مصطفىٰ الغلاييني صـ١٦٠.

أو غيره -إلا إن كان دالًّا علىٰ مرة، أو هيئة- وأمَّا من ناحيةِ تكوينه اللفظي فلا بُدَّ أن يكونَ جامدًا مشتملًا علىٰ جميع حروف فعله الماضي، أو علىٰ أكثر منها، ولا يمكن أن ينقصَ عنه في الحروف؛ فمثلًا المصدر: "تحسُّن" فإنه يدل علىٰ أمر عقلي محض، ندركه بعقولنا، ولا نستطيع أن نحسه بحاسة من حواسنا؛ إذ لا وجود لشيء في خارج عقولنا يقال له: "تحسُّن" يمكننا أن نراه، أو نلمسه، أو نسمعه، أو نذوقه، أو نشمه؛ فليس له وجود مادي تقع عليه إحدىٰ الحواس؛ وإنما وجوده محصور في الذهن وحده، وهذا معنىٰ كونه حدثًا مجردًا أو أمرًا معنويًا محضًا، أو نحو هذا من الأسماء. ثم إن هذا اللفظ الجامد هو: "تحسُّن" لا يدل علىٰ زمن مطلقًا "ماضٍ أو حال أو مستقبل"، ولا يدل كذلك علىٰ مكان، ولا ذات "وهي: الجسم، أو: المادة المجسدة"، وليس علمًا علىٰ شيء خاص معين يدل عليه كما يدل العلم علىٰ صاحبه، فكل أمره مقصور علىٰ الدلالة المعنوية السابقة، وهو إلىٰ ذلك مشتمل علىٰ جميع حروف فعله الماضي: تَحَسَّنَ، ومن أجل هذا كله يسمىٰ: "مصدرًا" لانطباق التعريف عليه(١)

المقصود بالوصف

وردت كلمة الوصف في مواضع كثيرة مع اختلاف المقصود بها في هذه المواضع، فإطلاق مصطلح الوصف جاء في ثلاثة أبواب:

الأول- وهو المتبادر إلىٰ الذهن دائمًا في باب التوابع في النعت، حيث ذكر ابن الحاجب أنَّ الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص، والمراد بالعام: كل لفظ فيه معنىٰ الوصفية جرىٰ تابعًا أو لا، وهذا يدخل فيه خبر المبتدأ

(١) ينظر: النحو الوافي٣/ ٢٠٧.

والحال، نحو: زيد قائم، وجاءني زيد راكبًا؛ إذ يقال هما وصفان، والخاص ما كان فيه معنىٰ الوصفية إذا جرىٰ تابعًا، نحو: جاءني رجل ضارب، وهو تابع يدل علىٰ معنىٰ في متبوعه مطلقًا[1].

الثاني- وهو الوصف المشتق من المصدر للدلالة علىٰ ذات وشيء فعلته الذات، ووقع هذا الأمر في سبعة أبواب: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، وأما المصدر الميمي فالصحيح أنَّه ليس من المشتقات[2]، وعرَّف ابن مالك المشتق الموصوف به بأنَّه: ما دلَّ علىٰ فاعل أو مفعول به متضمنًا معنىٰ فعل وحروفه[3].

الثالث- وهو كما جاء عند ابن الحاجب في النوع الأول، وهو المعنىٰ "العام" في كل وصف فيه معنىٰ الوصفية جرىٰ تابعًا أو لا كما في خبر المبتدأ والحال كما في: زيد قائم وجاءني زيد راكبًا، فيقال: هما وصفان[4]، قال ابن هشام: "فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال"[5].

والنوع الثالث هو المقصود-في الفصل الأول من هذا البحث- حيث يضم أبواب الوصف الثلاثة "الخبر، والحال والنعت"، والنوع الأول كان

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب١/ ٤٤١، وشرح الرضي علىٰ الكافية٢/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) ينظر: النحو الوافي ٣/ ١٨٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١١٥٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية٢/ ٢٨٣.

(٥) أوضح المسالك٢/ ٢٥٠.

خاصًا بالنعت، والثاني يقصد به الوصف الذي بمعنىٰ المشتق، والوصف المقصود به –هنا–كما ذكر د/ الجواري هو معنىٰ أعم مِمَّا يرد إلىٰ الذهن حين يطلق عند النحاة، وهو كل ما ينسب إلىٰ اسم الذات أو اسم العين مِمَّا يوضح صفته أو يسمه بسمة تزيد في توضيحه وتقرب إدراكه إلىٰ التصور، ويكون ذلك علىٰ سبيل الإسناد تارة، وهو الوصف بالخبر، نحو: زيد عالم، وتارة علىٰ سبيل وصف الهيأة كما في الحال، نحو: "جاء زيد مسرعًا"، ويكون بالوصف المشتمل علىٰ الموصوف اشتمال مطابقة وتبعية، وهذا في النعت، نحو: هذا زيد العالم[1].

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: الوصف بالمصدر، لـ د/ أحمد عبد الستار الجواري صـ١٤.

الفصـــــل الأول

وقوع المصدر موقع الوصف المشتق

وقوع المصدر موقع الوصف

قد يقع المصدر موقع الوصف المشتق في أبواب يختص فيها وقوع الوصف، وهي باب الخبر والحال والنعت، ووقوع المصدر موقع الوصف في هذه الأبواب الثلاثة جاء خلاف الأصل، وللنحويين آراء حول صحة وقوع المصدر موقع الوصف علىٰ النحو الآتي:

ما يندرج تحت مفهوم الوصف العام

أولًا- الخبر

الخبر وصف للمبتدأ في المعنىٰ، وقد علَّق شُرَّاحُ الألفية علىٰ قول ابن مالك:

والأصلُ في الأخبارِ أن تؤخرا[1]

قال المرادي: "لأنَّ الخبر وصف في المعنىٰ فحقه أن يتأخر"، وقال ابن عقيل:" الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأنَّ الخبر وصف في المعنىٰ للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف"، وقال الأشموني: " لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه موافق في الإعراب لما هو له، دال عَلَىٰ الحقيقة أو علىٰ شيء من سببية؛ ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه "وَجَوَّزُوا الْتَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرا"[2].

---

(١) ألفية ابن مالك صـ١٨.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم صـ٨١، وتوضيح المقاصد والمسالك١/ ٤٨١، وشرح ابن عقيل١/ ٢٢٧، وشرح الأشموني١/ ١٩٩.

والخبر يقع مفردًا وجملة، والمفرد: هو ما كان كلمة واحدة، أي: ليس جملة ولا شبه جملة، وهو إمَّا جامد أو مشتق، والاسم الجامد فارغ من الضمير، فلا يتحمل ضميرًا مستترًا ولا بارزًا ولا اسمًا ظاهرًا، نحو: هذه شجرة، وزيد أسد، والمشتق: هو ما تحمَّل ضميرًا مستترًا، أو يرفع اسمًا ظاهرًا، نحو: محمد فاضل، أي: فاضل هو، أو محمد قائمٌ أبوه، قال ابن مالك:

والمفـــرد الجامـــد فـــارغٌ وإن يشـتق فهـو ذو ضـمير مسـتكن[1]

والمشتق -أيضًا- عرَّفه ابن مالك بأنَّه ما دلَّ علىٰ متَّصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدَّر، ويقصد بالمستعمل نحو: ضارب، ومضروب، وحسن، وأحسن منه، والمقدَّر هو من الصفات التي لا مصادر لها نحو: ربْعة، وحَزَوّر[2]، وَذَكَرَ -أيضًا- في المشتق الموصوف به ما دل علىٰ فاعل، أو مفعول به متضمنًا معنىٰ "فعل" وحروفه[3].

وقوع الخبر مصدرًا

كما ذكرنا الأصل في الخبر أن يكون مشتقًا نحو: زيدٌ قائمٌ، وعمرو مظلومٌ، ومحمدٌ حسنٌ، ومجيءُ الخبر مصدرًا مع اسم ذات خلافُ الأصل؛ لأنَّ المصدرَ هو ما دلَّ علىٰ الحدث المجرد فلا يصح الإخبار به عن الذات، فلا يقال مثلًا: زيد انطلاق، ومحمد ركض، وخالد بكاء؛ لأنَّ "زيدًا" ليس انطلاقًا، و"محمدًا" ليس ركضًا، و"خالدًا" ليس بكاءً.

---

(١) ينظر: ألفية ابن مالك صـ١٧، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٤٧٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٩٠، ٢٩١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١١٥٨.

وجاءت في اللغة أخبار علىٰ زنة المصدر كما جاء في قول الخنساء تصف ناقتها:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّىٰ إذا ادَّكَرَتْ فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ[1]

حيث رَفَعَتْ "إقبالٌ وإدبارُ"؛ وهما مصدران قد أخبر بهما عن الناقة التي فقدت وليدها، وهي اسم عين، ومنه قوله-تعالىٰ-﴿ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾[2]، فأخبر بالمصدر عن الذات في "إِنَّهُۥ عَمَلٌ"، ومنه قولهم: رجل صوم ورجل فطر، وإنَّما أنت سير.

وذكر المبرد في الكامل أنَّ المصدر يقع موقع اسم الفاعل يقال: ماءٌ غَورٌ، أي: غائر، كما في قوله-تعالىٰ-: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾[3]، ويقال: رجل عدل، أي: عادل، ويوم غمٌّ أي: غامٌ، فجاء المصدر علىٰ "فاعل" كما جاء اسم الفاعل علىٰ المصدر "قم قائمًا"، وضع موضع: "قم قيامًا"[4].

وخُرِّج الكلام عند النحويين علىٰ تأويلات ثلاثة، إمَّا علىٰ التأويل بالمشتق، فالتقدير في البيت: هي مقبلة ومدبرة، وإمَّا علىٰ القول بتقدير مضاف أي: ذات إقبال وإدبار، وإمَّا علىٰ جعله لقصد المبالغة، حيث جعلت العين هو الحدث نفسه، فالناقة قد تحولت إلىٰ حدث مجرد من

(١) البيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها صـ٤٦، وينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٨٨، والتصريح١/ ٥٠٥، وشرح الأشموني١/ ٤٧٦.

(٢) من الآية (٤٦) من سورة هود.

(٣) من الآية (٣٠) من سورة الملك.

(٤) ينظر: الكامل ١/ ١٠٢.

الذات، وابن نوح-عليه السلام- ذكر الزمخشري أنَّك جعلت ذاته عملًا غير صالح مبالغة في ذمه، كما في: "فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ"(١).

وجلُّ النحويين علىٰ أنَّ مجيء المصدر في موضع الوصف المشتق إنَّما كان لمعنىٰ المبالغة.

فقد ذكر سيبويه أنَّك تقول: زيدٌ سيرًا سيرًا، وإنَّ زيدًا سيرًا سيرًا، ... وكذلك إن قلت: أنت الدَّهر سَيْرا سَيْرًا، وكان عبدُ الله الدَّهرَ سَيْرًا سيرًا، وأنت مُذُ اليومِ سَيرًا سيرًا، وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول فجاز علىٰ سعة الكلام، وذكر قول الخنساء: "فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ"، بأنَّه جعلها الإقبال والإدبار فجاز علىٰ سعة الكلام، كقولك: نهارُك صائمٌ وليلُك قائمٌ، وجعل منه -أيضًا قول الشاعر:

لَعَمْري وما دَهْرِي بتَأْبينِ هالِكٍ ولا جَزَعٍ مِمَّا أصابَ فأَوْجَعَا(٢)

جعل دهره الجزع، حيث أراد وما دهري دهرُ جزَعٍ، ولكنَّه جاز علىٰ سعة الكلام، واستخفوا واختصروا كما فُعل ذلك فيما مضىٰ(٣)، فالكلام عند سيبويه علىٰ المبالغة التي عبر عنها بسعة الكلام، والاستخفاف والاختصار.

وهو للمبالغة -أيضًا- عند ابن جني ففي قولهم: "رجلٌ عدلٌ" قال: "فإذا قيل: رجل عدل فكأنَّه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول: استولىٰ علىٰ الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبًا في الكرم والجود،ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع تمكينًا "لهذا الموضع

(١) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٩٩، ومعاني النحو لـ/ فاضل صالح السامرائي١/ ١٩٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب١/ ٣٣٧.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧.

وتوكيدًا، وقد ظهر منهم ما يؤيد هذا المعنىٰ ويشهد به. وذلك نحو قوله: أنشدناه أبو علي:

أَلا أَصْبَحَتْ أَسماءُ جاذِمةَ الحَبْلِ وَضَنَّت عَلَيْنَا والضَّنِينُ مِنَ البُخْلِ[1]

فهذا كقولك: هو مجبول من الكرم،ومطين من الخير،وهي مخلوقة من البخل، وهذا أوفق معنىٰ من أن تحمله علىٰ القلب وأنه يريد به: والبخل من الضنين؛ لأن فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس في القلب...، وأقوىٰ التأويلين في قولها: "فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ" أن يكون من هذا، أي: "كأنَّها مخلوقة من الإقبال والإدبار لا علىٰ أن يكون من باب حذف المضاف، أي: ذات إقبال وذات إدبار، ويكفيك من هذا كله قول الله-عز وجل- ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٍ﴾[2]، وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له، وهذا أقوىٰ معنىٰ من أن يكون أراد: خلق العجل من الإنسان؛ لأنَّه أمر قد اطرد واتسع"[3].

وقال ابن يعيش: "واعلم أنَّك إذا رفعت كان علىٰ وجهين: أحدهما أن يكون علىٰ حذف مضاف، وهو صاحب، والثاني: أن تجعله نفس السير والقتل لما كثر ذلك منه توسعًا ومجازًا كما يقال: رجل عدل ورضىٰ إذا كثر عدله والرضىٰ عنه"[4]، وذكر بيت الخنساء: "فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ"، وقال: "جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغةً وتوسعًا"[5].

(١) البيت من الطويل، وهو للبَعَيْث بن بشر في الأضداد لابن الأنباري صـ١٠٠، ولسان العرب١٣ / ٢٦١.

(٢) من الآية (٣٧) من سورة الأنبياء.

(٣) الخصائص لابن جني٢/ ٢٠٤ وما بعدها.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش١/ ٢٢٤.

(٥) السابق الصفحة نفسها.

والرضي علىٰ أنَّ كلًا من المبتدأ والخبر قد يقع معنىً والأخر عينًا، ولزوم ذلك المعنىٰ لتلك العين حتىٰ صار كأنَّه هي، وذكر قول الخنساء: "فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ"، وأيضًا قوله-تعالىٰ- ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ﴾[١]، وذكر أنَّه لو قدرنا المضاف في المبتدأ، أي: (ولكن ذا البر من آمن، وحالها إقبال)، أو في الخبر نحو: (برُ من آمن، وذات إقبال)، أو جعلنا المصدر بمعنىٰ الصفة، أي: (ولكنَّ البار، وهي مقبلة) جاز لكنه يخلو من معنىٰ المبالغة[٢].

ثانيًا- وقوع الحال مصدرًا

الحال هو وصف هيئة الفاعل أو المفعول أو هما معًا، نحو: جاء زيد ضاحكًا، وأقبل محمد مسرعًا، وضربت عبد الله باكيًا، فالحال وصف في المعنىٰ، أي وصف لصاحب الحال، فـ "ضاحكًا، ومسرعًا وباكيًا" أحوال وصفت هيئة الصاحب، كما أنَّ النعت يصف منعوته كذلك الحال يصف صاحبه، فهما مشتركان في أنَّ المسند فيهما مقيد من حيث اقتران الصفة بالموصوف والحال بصاحبها[٣].

قال ابن مالك:

الحـــالُ وصـــفٌ فضـــلةٌ منتصـــب مفهـــم في حـــال كفـــردًا أذهـــب[٤]

(١) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة.

(٢) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٢٥٥.

(٣) ينظر: عروس الأفراح للسبكي١/ ٥٥١.

(٤) ألفية ابن مالك صـ٣٢.

وحق الحال أن يدل علىٰ نفس ما يدل عليه صاحبها، كخبر المبتدأ، بالنسبة إلىٰ المبتدأ، ولهذا لا يصح أن يكون المصدر حالًا لئلا يلزم الإخبار بمعنىٰ عن جثة، كما لا يقاس وقوع المصدر نعتًا[1]، ولكن قد ورد الحال مصدرًا بكثرة، حتىٰ قال أبو حيان هو أكثر من وروده نعتًا، فيقال: "أتيته ركضًا، وقتلته صبرًا، ولقيته فجأة وعيانًا، وكلمته مشافهة"، وتقدير هذا الكلام: أتيته راكضًا، وقتلته مصبورًا إذا كان الحال من الهاء، وقتلته صابرًا إذا كان الحال من التاء، فوقعت هذه المصادر موقع الصفة وانتصبت علىٰ الحال، ووقعت الحال مصدرًا منكرًا في القرآن الكريم، فمثلًا عند قوله- تعالىٰ- ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾[2]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾[3]، وقوله: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًا﴾[4]، و﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا﴾[5]، وهذه المواضع وغيرها تحتمل مع الحالية مواضع أخرىٰ كالنصب علىٰ المصدرية مفعولًا مطلقًا، أو لأجله، واحتملت أيضًا النصب علىٰ المفعول به والتمييز، ومواضع وقوع الحال مصدرًا كثيرة جدًا في القرآن الكريم.

واختلف النحويون في نصب المصادر الواقعة موقع الحال علىٰ النحو الآتي:

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم صـ ٢٣١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٥/ ٢٢٦٦.

(٢) من الآية (٢٦٠) من سورة البقرة.

(٣) من الآية (٢٧٤) من سورة البقرة.

(٤) من الآية (٥٦) من سورة الأعراف.

(٥) الآية (٨) من سورة نوح.

سيبويه وجمهور البصرين علىٰ أنَّها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق منصوبة بالفعل قبلها، أي: ساعيًا وراكضًا ومفاجئًا ومسرًا ومعلنًا وخائفين وطائعين ومجاهرًا ومصبورًا، وهكذا الباقي(١).

وقال بعضهم هي مصادر علىٰ حذف مضاف، أي إتيان ركض، وسير عدو، ولقاء فجأة، وقيل هي أحوال علىٰ حذف مضاف، أي ذا ركض، وذا سعي وذا فجأة، والرضي علىٰ أنَّه بهذا التأويل لا مبالغة فيه كخبر المبتدأ(٢)، وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة، فالكوفيون علىٰ أنَّها منصوبة بالفعل الذي قبلها، وليست في موضع الحال، والأخفش والمبرد علىٰ أنَّ انتصاب مثل هذه المصادر علىٰ المصدرية لا الحالية، أي: أتيته أركض ركضًا، وأنَّ قبل كل مصدر منها فعلًا مقدرًا هو الحال، وهذا ما نسبه لهما بعض النحويين كابن الناظم، والرضي، وأبي حيان(٣)، وكلام المبرد في المقتضب يخالف ذلك حيث قال: "وَمن المصادر مَا يَقع فِي مَوضِع الحَال فيسد مسده، فَيكون حَالا؛ لِأَنَّهُ قد نَاب عَن اسم الفَاعِل، وأغنىٰ غناءه، وَذَلِكَ قَولهم: قتلته صبرًا إِنَّمَا تَأوِيله: صَابِرًا أَو مُصْبَرًا، وَكَذَلِكَ: جِئْته مشيًا؛ لأَنَّ المَعنىٰ: جِئْته مَاشِيًا، فالتقدير: أمشىٰ مشيًا؛ لِأَنَّ المجئ علىٰ حالات، والمصدر قد دلّ علىٰ فعله من تِلْكَ الْحَال"(٤)، كما أنَّه قال في "باب ما يكون من المصادر حالًا لموافقته الحال": "وَذَلِكَ قَولك: "جَاءَ زيد

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه١/ ٣٧٠، وارتشاف الضرب٣/ ١٥٧١، وهمع الهوامع٢/ ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي٢/ ٣٩.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم صـ٢٣١، وشرح الكافية للرضي٢/ ٣٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧١.

(٤) المقتضب ٣/ ٢٣٤.

مشيًا" إِنَّمَا مَعنَاهُ مَاشِيا؛ لأَنَّ تَقْدِيره: جَاءَ زيد يمشي مشيًا، وَكَذَلِكَ "جَاءَ زيد عدوًا وركضًا وقتلته صبرًا" لما دخله من المَعْنىٰ كَمَا أَن الحَال قد تكون فِي معنىٰ المصدر فَتحمل عليهِ وذلكَ قَولك: "قُم قَائِمًا" إِنَّمَا المَعْنىٰ: قُم قيَامًا"[1]، فيظهر من كلامه أنَّه يعرب المصادر المذكورة حالًا مع تأويلها بوصف.

وأجمع البصريون والكوفيون علىٰ أنَّه لا يستعمل من هذه المصادر إلَّا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يجوز جاء زيد بكاءً، ولا ضحك زيد بكاءً، وأجاز المبرد في ذلك القياس، وقيل عنه مطلقًا، وقيل فيما هو نوع للفعل نحو: أتيته سُرْعةً[2].

معنى المبالغة مع وقوع الحال مصدراً

قيل لا تأويل في مسألة وقوع الحال مصدرًا، وإنَّما انتصابها علىٰ الحال لا علىٰ حذف مضاف، فمعنىٰ مشيًا: ماشيًا، وقع المصدر مكان الوصف، كما أنَّ الوصف يقع مكان المصدر في نحو: قم قائمًا[3]، وعلىٰ ذلك يكون وقوع الحال مصدرًا علىٰ سبيل المبالغة، فمن أقوال العلماء في هذا المعنىٰ:

ما جاء عند ابن القيم أنَّ أحسن الأقوال في مسألة وجوب انتصاب ﴿خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾[4]، و﴿تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةٗ﴾[5] أنَّه منصوب علىٰ الحال، والمعنىٰ: ادعو ربكم متضرعين إليه خائفين طامعين، ووقوع المصدر موقع الوصف علىٰ حد قوله-تعالىٰ- ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[6]، وقولهم: رجل عدل،

---

(١)المقتضب ٤/ ٣١٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٢٣٤.

(٣) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٣٩.

(٤) من الآية (٥٦) من سورة الأعراف.

(٥) من الآية (٦٣) من سورة الأنعام.

(٦) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة.

ورجل صوم، وقول الخنساء: "فإنَّما هي إقبال وإدبار"، كما أنَّ ابن القيِّم رجَّح مجيء المصدر–هنا– علىٰ مجيء الاسم المشتق حيث ذكر أنَّ قوله– تعالىٰ– "خَوْفًا وَطَمَعًا" أحسن من أن يقال: (ادعوه متضرعين خائفين)، والذي حسَّنه عنده أنَّ المأمور به –هنا– شيئان هما: الدعاء الموصوف المقيد بصفة معينة وهي صفة التضرع والخوف والطمع، فإنَّما المقصود تقييد المأمور بتلك الصفة، وتقييد الموصوف الَّذي هو صاحبها بها، فأتىٰ بالحال علىٰ لفظ المصدر لصلاحيته أن يكون صفة للفاعل وصفة للفعل المأمور به، وهذا من النكات التي يجب عنده أن نتأملَّها، فإذا قلنا: (اذكر ربك تضرعًا) فإنك تريد اذكره متضرعًا إليه، واذكره ذكر تضرع فأنت مريد للأمرين معًا ولذلك إذا قلت: ادعه طمعًا أي: ادعه دعاء طمع وادعه طامعًا في فضله، وكذلك إذا قلت: (ادعه رغبة ورهبة) كقوله–تعالىٰ–: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾[1] كان المراد ادعه راغبًا وراهبًا وادعه دعاء رغبة ورهبة، كما أنَّه بين أنَّ هذا التأويل صالح لاقتضاء كيف، الجاري علىٰ الحال كأنَّك قلت: كيف أدعوه؟ قلت: تضرعًا وخفية، كما أنَّ اقتضاء "كيف" أشدُّ تمكنًا من اقتضاء "لِمَ" التي يتطلبها المفعول له، فالمعنىٰ ليس عليه، فلا يصح أن يقال: لِمَ أدعوه؟ فيقول: تضرعًا وخُفية، فعلىٰ هذا فالمصدرية –هنا– لا تنافي الحال بل الإتيان بالحال هنا بلفظ المصدر يفيد ما يفيده المصدر مع زيادة فائدة الحال فهو أتم معنىٰ ولا تنافي بينهما[2].

وذكر ناظر الجيش أنَّه لقائل أن يقول إنَّه ينبغي أن يقال في المصدر الواقع حالًا ما قيل في الواقع نعتًا من أنَّه إذا قصد المبالغة فلا تقدير، ولا تأويل

(١) من الآية (٩٠) من سورة الأنبياء.

(٢) ينظر: بدائع الفوائد٣/ ١٦، ١٧.

يجعل المصدر نفس العين مبالغة، فيكون: "أتيته ركضًا" علىٰ بابه جعل المتكلم نفسه ركضًا، وإن لم تقصد المبالغة جاء القولان إمَّا التأويل وإمَّا الحذف(١).

وذكر الدكتور صالح فاضل السامرائي أنَّ مجيء الحال مصدرًا منكرًا يكسب الكلام ثلاثة أغراض في تعبير واحد، وهذا مِمَّا يدعو إلىٰ التوسع في المعنىٰ، فلو قال: (ادعوه خائفين طامعين) كان المعنىٰ علىٰ الحالية فقط، ولكن بتعبيره بالمصدر اتَّسع المعنىٰ، وأصبح يؤدي ثلاثة معانٍ في آنٍّ واحد، وهي الحالية، أي: خائفين، والمفعول لأجله أي: للخوف والطمع، والمفعولية المطلقة أي: تخافون خوفًا وتطمعون طمعًا، أو دعاء خوف وطمع، وهذه المعاني كلها مراده، فجمعها القرآن في تعبير واحد بالعدول من الوصف إلىٰ المصدر، فهو بدل من أن يقول: ادعوه خائفين، وطامعين، وادعوه للخوف، والطمع، وادعوه دعاء خوف وطمع، أو تخافون خوفًا، وتطمعون طمعًا، جمعها كلها بهذا التعبير القصير، فقال: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًا﴾(٢).

القياس في المصدر الواقع حالًا

وقوع المصدر المنكر حالًا كثير، ومع ذلك فهو لا ينقاس عند سيبويه والجمهور مطلقًا، وإنَّما يقتصر علىٰ ما سمِع منها كما في: "قَتَلْتُهُ صَبْرًا، ولَقَيْتُهُ فُجْأَةً وعِيَانًا، وكلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، ورأيته رَكْضًا أو مشيًا أو عَدْوًا"(٣)،

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٩٦.

(٢) من الآية (٥٦) من سورة الأعراف، وينظر: معاني النحو٢/ ٢٩٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية٢/ ٣٨.

وعلة سيبويه في ذلك هي أنَّ المصدر هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالًا[١]، وموضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما أنَّ عكسه لا ينقاس[٢] واستثنوا من هذا الإجماع أربعة مواضع صح عند بعض النحويين القياس عليها:

الموضع الأول- مذهب المبرد فهو يرىٰ جواز القياس في مسألة مجيء الحال مصدرًا في كل موضع يدل عليه الفعل، فأجاز أن تقول: "أتانا رجلة، وأتانا سرعة"، ولا يقال: أتانا ضربًا، ولا أتانا ضَحِكًا،؛ لأنَّ الضرب والضحك ليسا من ضروب الإتيان[٣]، حيث ذكر في المقتضب: "وَلَو قلت: "جِئته إِعطَاء" لم يجز؛ لأَن الْإِعطاء لَيسَ من المجئ، ولكن "جِئته سعيًا"، فَهَذَا جيد؛ لأَن المجئ يكون سعيًا، قَالَ الله -عز وَجل-:﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾[٤] فَهَذَا اختصار يدل علىٰ ما يرد مِمَّا يشاكلها، ويجرىٰ مع كل صنف مِنهَا"[٥].

وإنَّما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه؛ لأنَّ سيبويه يرىٰ أنَّه حال علىٰ التأويل، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس، والمبرد يرىٰ أنَّه مفعول مطلق حذف عامله لدليل، فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر

(١) ينظر: الكتاب١/ ٣٧٠، ٣٧١.
(٢) ينظر: التصريح١/ ٥٨١.
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/ ٣٨١.
(٤) من الآية (٢٦٠) من سورة البقرة.
(٥) المقتضب٣/ ٢٣٤.

المفاعيل لدليل، وهذا الخلاف بينهما مبني علىٰ الخلاف في أنَّه حال أو مفعول مطلق[1].

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل المواضع الآتية حيث إنَّه اطَّرِد عنده ورود المصدر حالًا في[2]:

الموضع الثاني- "الخبر المقرون بـ "أل" الدالة على الكمال"، نحو: "أنت الرجل علمًا وأدبًا ونبلًا"، أي: الكامل في حال علم و حال أدب و حال نبل، وثعلب علىٰ أنَّ المصدر ينتصب في مثل هذا علىٰ أنَّه مصدر مؤكد لا حال، ويتأول "الرجل" باسم فاعل مِمَّا جاء بعده، فكأنَّه قال: أنت العالم علمًا، والمتأدب أدبًا، والنبيل نبلًا[3]، والرضي يرىٰ أنَّ المصدر في مثل ذلك يعدُّ تمييزًا؛ لأنَّه فاعل في المعنىٰ، أي: أنت الكامل علمًا أي: علمه، وهو الكامل شعرًا أي: شعره بدليل أنَّك تقول: "هو قارون كنزًا، والخليل عروضًا، وسيبويه نحوًا"، وأنَّ هذه ليست بأحوال ولا مصادر[4]، والأمر كذلك عند أبي حيان[5].

الموضع الثالث- "بعد خبر شُبِّه به مُبْتَدَؤُه"، نحو: "هو زهيرٌ شعرًا، وحاتم جودًا، والأحنف حلمًا، ويوسف حسنًا"، أي: مثل زهير في حال شعر، ومثل حاتم في حال جود، ومثل الأحنف في حال حلم، ومثل يوسف

---

(١) ينظر: التصريح١/ ٥٨١، ٥٨٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٥.

(٣)ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٣٨، وارتشاف الضرب٣/ ١٥٧٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية٢/ ٣٨.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب٣/ ١٥٧٢.

في حال حسن؛ وإنَّما حذف "مثل" ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ، و"شعرًا" حال في تقدير الصفة، أي: شاعرًا، والعامل فيها ما في زهير من معنىٰ الفعل(١)، والنصب عند أبي حيان في مثل ذلك علىٰ التمييز؛ لأنَّه في تقدير "مثل" المحذوفة، و"مثل" يكون عنها التمييز، كما في: التمرةُ مِثْلُهَا زُبْدًا(٢).

الموضع الرابع- "بعد "أمَّا" في نحو: أمَّا علمًا فعالم"، والأصل فيه أنَّ رجلًا وُصِفَ عنده شخصٌ بعلم وغيره فقال الرجل للواصف: "أمَّا علمًا فعالم" يريد مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط، وقاسوا عليه: أمَّا سمنًا فسمين، وأمَّا نبلًا فنبيل، وذهب الكوفيون واختاره السيرافي وابن مالك إلىٰ أنَّ نصب "علمًا" في هذا المثال علىٰ أنَّه مفعول به بفعل الشرط المقدَّر، ويقدَّر متعديًا علىٰ حسب المعنىٰ، فكأنَّه قال مهما تذكرُ عِلمًا فالَّذي وُصف عالم، حتىٰ لا يخرج منه شيء عن أصله، حيث إنَّ الحكم عليه بالحالية فيه إخراج للمصدر عن أصله ووضعه موضع اسم الفاعل، كما أنَّه ورد فيما ليس مصدرًا، حيث سُمِع: أمَّا قُرَيْشًا فَأَنَا أَفْضَلُهَا، وأمَّا العَبِيْدُ فَذُو عَبِيد، والأخفش علىٰ أنَّ "علمًا" مفعول مطلق مؤكد لناصبه وهو "عالم" المؤخر، وَالتَّقْدِير: (مهما يكن من شَيء فالمذكور عَالم علمًا) فَلَزِمَ تَقْدِيمه كَمَا لزم تَقْدِيم الْمَفْعُول فِي

(١) ينظر: التصريح ١/ ٥٨٢، ٥٨٣.

(٢) ارتشاف الضرب٣/ ١٥٧٢.

﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾[1]، والأصل: مهما يكن من شَيْء فاليتيم لَا تقهر وَرفعُ الْمصدرِ الواقع بعد "أَمَّا" جَائِزٌ فِي لُغَة تَمِيم حيث قالوا: "أَمَّا عِلْمٌ فَعَالِمٌ" مَعَ ترجيحهم النصب، فَإِن وَقع بعد (أَمَّا) معرفَة فالأرجح عِنْد الحجازيين رَفعه وأوجبه بَنو تَمِيم نَحْو: أَمَّا الْعلمُ فعالم أَي فَهُوَ عَالم، وَيجوز نَصبه أَيْضا فِي لُغَة الْحجاز[2].

(١) الآية (٩) من سورة الضحىٰ.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٢٤٦،٢٤٥، وارتشاف الضرب٣/ ١٥٧٣، وما بعدها، والتصريح١/ ٩٠٥، وهمع الهوامع٢/ ٢٢٩.

ثالثًا- وقوع النعت مصدرًا

الأصل في النعت أن يكون مشتقًا، وهو كل وصف تضمن معنىٰ فعل وحروفه، وقيده ابن مالك بأن يكون مشتقًا لفاعل أو مفعول احترازًا من المشتق لزمان أو مكان أو آلة، فالمشتق لفاعل يشمل أسماء الفاعلين وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل المفضل به الفاعل، كـ "أنا أعلم منك"، والمشتق للمفعول يشمل أسماء المفاعيل وأفعل المفضل به المفعول كـ "أنت أنجب من غيره"(١).

أمَّا النعت بالمصدر فهو خلاف الأصل؛ لأنَّه جامد يدل علىٰ المعنىٰ لا علىٰ صاحبه، كما أنَّ فيه وصف الذات بالمعنىٰ وهو لا يجوز، والمصدر إمَّا أن يكون في أوله ميم زائدة كـ (مَزَار، ومَسير، ومضرب) فهذا لا يجوز الوصف به، ولا الإخبار لا باطِّراد ولا بغيره، وإمَّا أن يكون بغير ميم زائدة فهذا قد وقع النعت به، فقالوا: هذا رجل عَدل، ورِضا، وزَور، وهذه امرأة عدل ورضا وزور، وهذان رجلان عدل ورضا وزور، وكذا في الجمع، ومنه ما جاء في قوله-تعالىٰ- ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ﴾(٢)، ونعتوا به لأنَّه يعد من قبيل النعت بما هو في حكم المشتق، ومجيئه عندهم جاء علىٰ ثلاثة تأويلات(٣):

الأول- عند الكوفيين علىٰ التأويل بالمشتق، اسم فاعل أو مفعول، فالمصدر عندهم وقع موقع الصفة أي: عادل، وفاضل، وزائر، ورجل

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش٧/ ٣٣٣٦.

(٢) من الآية (١٨) من سورة يوسف.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٤١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ٦٤٣.

صوم، أي: صائم، ومرضي، ومفطر، واعترضه ابن عصفور علىٰ أنَّ فيه إخراجًا للمصدر عن أصله، ومهما أمكن إبقاؤه علىٰ أصله كان أولىٰ[1].

الثاني- عند البصريين علىٰ تقدير مضاف، أي: ذو كذا، واشترطوا لذلك شروطًا، وهي: ألَّا يكون مصدرًا ميميًا، وأن يكون ثلاثيًا، ويجب أن يلتزم فيه الافراد والتذكير؛ وقُيِّدَ بهذه الشروط عندهم لأنه مسموع، قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدرٍ كثيرًا فالتزموا الإفرادَ والتذكيرا[2]

الثالث- علىٰ أنَّه لا تأويل فيه ولا حذف مضاف بل علىٰ المبالغة بجعل العين نفس المعنىٰ مجازًا أو ادعاءً، قال ابن عصفور عن النعت بالمصدر: "وله في الوصف طريقان: أحدهما- أن تريد المبالغة، والثاني- ألَّا تريدها....، فإن أردت المبالغة فعلىٰ جعل الموصوف هو المصدر مجازًا لكثرة وقوعه منه، نحو: مررت برجل ضَرْب، تريد أنَّ الرجل نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه"[3].

ومعنى المبالغة قال به كثير من النحويين

ذكره ابن جني في باب: "**تجاذب الإعراب والمعنى**" حيث ذكر أنَّ ما جرىٰ من المصادر وصفًا نحو: هذا رجل دنف، وقوم رضا، ورجل عدل، فإنَّما انصرفت العرب عن الوصف في بعض الأحوال ووصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما: صناعي والآخر: معنوي.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/ ١٩٨.

(٢) ألفية ابن مالك صـ٤٥.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور١/ ١٩٨.

أمَّا الصناعي: فليزيدك أنسا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر، في نحو قولك: أقائمًا والناس قعود أي: تقوم قيامًا والناس قعود، ونحو ذلك.

وأمَّا المعنوي: فلأنَّه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنَّه في الحقيقة مخلوقٌ من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه(١).

وقال الزمخشري: "اعلم أنَّ العرب تصف الفاعل بالمصدر، وفائدته المبالغة في الوصف؛ لأنَّك إذا قلت: "هذا صومٌ" كان أبلغ من قولك : صائمٌ، وكذلك نومٌ ونائمٌ وزورٌ وزائرٌ، وقد تكون الفائدة في الاختصار؛ لأنَّ قولك: خصمٌ معناه: مُخَاصِمٌ فهو أخصر من المخاصِم وكذلك ما عداه"(٢)، وجاء بأمثلة علىٰ وصف الفاعل بالمصدر، نحو: رجل فرٌّ، وزَورٌ، وصومٌ، ونومٌ، وأنَّه كثير، وأمَّا عن وصفهم المفعول بالمصدر، فنحو قولهم: هذا الدرهمُ ضربُ الأميرِ، وهذا خلقُ الله(٣).

وقال ابن يعيش: "فهذه المصادر كلها مِمَّا وُصِف بها للمبالغة، كأنَّهم جعلوا الموصوف ذلك المعنىٰ لكثرة حصوله منه، وقالوا: رجلٌ عدلٌ ورضىً، وفضلٌ، كأنَّه لكثرة عدله والرضىٰ عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضىٰ والفضل"(٤).

---

(١) ينظر: الخصائص ٣/ ٢٦٢.

(٢) شرح فصيح ثعلب للزمخشري٢/ ٣٥١.

(٣) ينظر: السابق الصفحة نفسها.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش١/ ٦٠٥.

وقال الرضي: "والأولىٰ أن يقال: أطلق اسم الحدث علىٰ الفاعل والمفعول مبالغة؛ كأنَّهما من كثرة الفعل تجسما منه"(١).

وعلَّق الشاطبي علىٰ قول ابن مالك السابق "ونعتوا بمصدر كثيرًا" بأنَّ كلامه لم يتضمن أنَّه قياس بل فيه إشعار بعدمه، وأنَّ الضمير في "نَعَتوا" يرجع إلىٰ العرب، وأحال ابن مالك في ذلك علىٰ نظر الناظر المستقرىء لكلام العرب، فإنّه محلُّ نظر، فقد يجعل قياسًا لكثرته، وقد يجعل سماعًا لضعف قياسه، وأنَّ ظاهر النقل عن الجمهور أنّ ذلك سماع يقصر علىٰ محله، وعند ابن درستويه علىٰ أنَّه ليس من المصادر شيء إلَّا ووضعه موضع الصفات جائزٌ مُطَّرِد، مُنْقَاس غير مُنْكَسِر، ووجه سماعه وعدم قياسيته عند الجمهور هي أنَّ المصدر اسم جنس جامد غير مشتق، ولا معناه معنىٰ المشتق فلم يصح من جهة معناه أن يكون نعتًا كما لم يصح في اسم الجنس أن ينعت به، فكما لا يقال: عجبت من تمر رُطَبٍ، ومررت بشخص رجلٍ علىٰ النعت، كذلك لا يقال: مررت برجل عدلٍ، أو صومٍ، أو فِطرٍ، وإنَّما أتت العرب بشيء من ذلك علىٰ سبيل المبالغة(٢).

وعن الاطراد في النعت بالمصدر أو عدمه، فقد حكم عليه ابن مالك بعدم الاطِّراد، وأنَّ السماع به متبوع واطراده ممنوع، وأنَّ للمصدر مزية علىٰ غيره، يقارب فيها الاطِّراد(٣)، وعلق الصبان في حاشيته علىٰ الأشموني علىٰ كلام ابن مالك بعدم الاطِّراد بأنَّه كيف الحكم بعدم الاطراد ومسألة وقوع

---

(١) شرح الرضي٢/ ٢٩٥.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي٤/ ٦٤٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١٧٦.

المصدر نعتًا أو حالًا إمَّا علىٰ المبالغة أو علىٰ المجاز بالحذف إن قدِّر المضاف أو علىٰ المجاز المرسل الذي علاقته التعلق إن أُوِّل المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول، فكل من الثلاثة مطرد كما صرَّح به علماء المعاني اللهم إلَّا أن يدعي اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني، أو أنَّ المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر علىٰ أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرًا نحو: زيد عدل[١].

(١) ينظر: حاشية الصبان٣/ ٩٤.

الفصل الثاني
وقوع الوصف المشتق موقع المصدر

وقوع الوصف المشتق موقع المصدر

الأسماء علىٰ نوعين: جواهر، ومعان، والجواهر في عرف النحويين هي الشخوص والأجسام المتشخصة، والمعاني هي المصادر كالعلم والقدرة، ونصبت العرب أشياء من المصادر بفعل متروك إظهاره نحو: سقيًا ورعيًا وحنانيك ولبيك وويله وويحه، وما أشبه ذلك مِمَّا دعي به من المصادر، وأجروا كذلك أشياء غير مصادر مجراها فنصبوها نصبها علىٰ سبيل الدعاء، ووقع ذلك في نوعين جواهر، وصفات.

أمَّا الجواهر غير المصادر التي أجروها مجرىٰ المصادر فنصبوها نصبها علىٰ سبيل الدعاء فكما في قولهم:

*"تُرْبًا لك وجَنْدَلًا"، ومعناها: أَلْزَمَكَ الله أو أَطْعَمَكَ الله تُرْبًا وجَنْدَلًا، أي: تُرَابًا وجَنْدَلًا، في معنىٰ: تَرِبَتْ يَدَاهُ، أي: لا أصاب خيرًا، والتُرب: التُراب، والجَندل: الحجارة؛ وحُذف الفعل هاهنا لأنَّهم جعلوه بدلًا من قولك: تَرِبَتْ يداك وجُنْدِلَتْ، وإذا دخلت: "لك" هنا وقلنا: تُربًا لك، وجَندلًا لك كانت كما في: سُقيًا لك، وذكر سيبويه أنَّ بعض العرب رفعته فجعلته مبتدأ مبنيًا عليه ما بعده، كما في قول الشاعر:

لَقَـدْ ألَـبَ الوَاشُـون أَلْبًـا لِبَيْـنِهِمْ فَتُرْبٌ لِأَفْوَاهِ الوُشاةِ وجَنْـدَل[1].

فـ " فتُرْبٌ" مبتدأ ، و "لأَفْوَاهِ الوُشاةِ " خبر.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، وينظر: كتاب سيبويه١/ ٣١٥، وشرح ابن يعيش١/ ٢٣٨، وهمع الهوامع٢/ ٩٥.

*وجاء كذلك في كلمة: فاهًا لفيك، وهي في معنىٰ الدعاء، ومعناها: الخيبة لك، أي: دهاه الله، وقال الشاعر:

فَقُلْــتُ لــه فاهًــا لِفِيــكَ فإنَّهــا قَلُوصُ امرئٍ قارِيكَ مَا أنت حَاذِرُه[1]

فـ "فاهًا" منصوبة كما في "تُرْبًا وَجَنْدَلًا"[2]، وأبو حيان علىٰ أنَّه لا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يدعىٰ بها، لو قلت: فوها لفيك علىٰ قصد الدعاء لم يجز[3].

*وقالوا-أيضًا-: "أَأَعور وذا نَاب"، ويقصد بها الإنكار، وَأَصله أَن بني عَامر لما قَاتلُوا بني أَسد جعلُوا فِي مقدمتهم عند اللِّقَاء جَمَلًا أَعور مُشَوَّه الخلق ذَا نَاب وهو السّنّ، فَقَالَ بعض الأسديين ذَلِك مُنْكرا عَلَيْهِم، ولا يقاس هذا النوع إجماعًا، فلا يقال: أرضًا ولا جبلًا[4].

ورأي الأكثرين علىٰ أنَّ نصب الأعيان السابقة علىٰ المفعولية بفعل مقدَّر، والتقدير: أطعمك الله، أو ألزمك تربًا وجندلًا، وألزمك الله فاها لفيك، وأتستقبلون أعورَ وذا نابٍ[5].

وأمَّا عن الصفات فينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات منها:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي سدرة الهُجمي كما في الكتاب لسيبويه١/ ٣١٥، وخزانة الأدب٢/ ١١٦.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه١/ ٣١٤، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٢٣٨،٢٣٩، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب١/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب٣/ ٣٨١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٤، همع الهوامع٢/ ٩٥.

(٥) ينظر: همع الهوامع٢/ ٩٥.

١ - "**هَنِيئًا ومريئًا**": **هَنِيئًا**: من هَنَأ يقال: هنأني الطعام أي: ساغ لي وطاب، واسم الفاعل: هانيء وهنيء عَدَل من هانيء إليه للمبالغة، وأجازوا أن يكون من هنؤ الطعام إذا ساغ، كما يقال: ظرف فهو ظريف، و"**مريئًا**" تحتمل أن تكون من هَنَأَني الطعام ومَرَأَني، ومن هنؤ الطعام ومرؤ، وقالوا إذا لم يذكر: هَنَأَنِي يقال: أمرأني رباعيًا بالألف، واستعمل مع "هنأني" ثلاثيًا طلبًا للتشاكل[١]، وذكر سيبويه أنَّه أجري مجرىٰ المصادر المدعو بها من الصفات كلمتان "هنيئًا مريئًا"، وهما صفتان نصبوهما نصب المصادر المدعو بها بالفعل غير المستعمل إظهاره المختزل للدلالة التي في الكلام عليه، كأنهم قالوا: ثبت ذلك هنيئًا مريئًا، أو هنَّأه ذلك هنيئًا[٢]، فهما منصوبان عنده بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، وذكر السيرافي أنَّه ليس غير هذين الحرفين صفة دعا بها، فهما صفتان؛ لأنَّا نقول: هذا شيء هنيءٌ مريءٌ، كما نقول: هذا جميلٌ صحيحٌ، وهما ليسا بمصدرين، ولا من أسماء الجواهر كما سبق في التراب والجندل[٣]، ونصبت هذه المصادر؛ لأنَّه ذُكِر لك خيرًا أصابه رجل، فقلت: هَنِيئًا مريئًا، كأنَّك قلت: ثَبَت ذلك له هنيئًا مريئًا، أو هنَّأه ذلك هنيئًا، فحذف الفعل لأنَّه صار بدلًا من اللفظ بقولك: هنأك[٤]، ويدل علىٰ حذف الفعل أنَّه قد يظهر كما في قول الشاعر:

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق صـ٣١٩، والإغفال لأبي علي٢/ ١٥٥، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٢٤٠، و لسان العرب مادة هنأ ومرأ١/ ١٨٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٦، ٣١٧.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٠٨، والمخصص لابن سيده٣/ ٣٩٥.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٦، ٣١٧،

إلـــىٰ إمـــامٍ تُغادِينـــا فَواضِـــلُه أَظْفَـرَهَ اللهُ فَلْيَهْنِـئْ لـه الظَّفَـرُ[١]

دعاء له بهنئ، والظفر فاعله، فصار يهنئ له الظفر بمنزلة: هنيئًا له الظفر كأَنّه إذا قال: هنيئًا له الظَّفرُ، فقد قال: ليَهْنِئْ له الظَّفَرُ، وإذا قال: ليهنِئْ له الظَّفرُ، فقد قال: هنيئًا له الظَّفرُ، فكلٌّ واحد منهما بدلٌ من صاحبه، فلذلك اختَزَلَوا الفعلَ هنا، كما اختزلوه في قولهم: الحَذَرَ، فالظفرُ والهنئ عَمِلَ فيهما الفعلُ، والظَّفرُ بمنزلة الاسم في قوله: "هَنأَهُ ذلك" حين مُثّل[٢].

ومِمَّا جاء علىٰ المبالغة أيضًا قول الشاعر:

أَرَاكَ جَمَعْـــتَ مســـألَةً وَحِرْصًـــا وَعِنْـــدَ الحَـــقِّ زَحَّـــارًا أُنَانَـــا[٣]

فجاءت "زَحَّارًا" مبالغة "زاحر" وضع موضع المصدر، وهو"الزحير" الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل "تزحر"[٤].

واختلفوا في إعراب "**ذلك**" من قولهم: "هنيئًا له ذلك"، فالسيرافي علىٰ أَنَّه مرفوع بالفعل المختزل الذي هو: ثبت، و"هنيئًا" حال من ذلك، وفي

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه صـ١٠٣، علىٰ رواية "إلىٰ امريءٍ لا تُعَدِّينا نَوَافِلُه"، و"فَلْيَهْنا"، وينظر: الكتاب لسيبويه١/ ٣١٧، والشيرازيات١/ ٢٧٧، ولسان العرب١/ ١٨٥ "هنأ".

(٢) ينظر: الكتاب١/ ٣١٧،

(٣) البيت من الطويل، ونسبه اللسان للمُغِيرة بن حَبْنَاء٤/ ٣٢٠، وينظر: الكتاب ١/ ٣٤٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي١/ ٢٥٧، والزُّحَارُ: دَاء يأْخذ البَعِيرَ فَيَزْحَرُ مِنْهُ حَتَّىٰ يَنْقَلِبَ سُرْمُه فَلَا يَخْرُجُ منهُ شَيْءٌ. والزَّحِيرُ: تقطيعٌ فِي البطنِ يُمَشِّي دَما، (اللسان٤/ ٣٢٠).

(٤) ينظر: الكتاب١/ ٣٤٢، ولسان العرب٤/ ٣٢٠.

"هنيئًا" ضمير يعود علىٰ ذلك، والفارسي علىٰ أنَّ "ذلك" مرفوع بـ "هنيئًا" القائم مقام الفعل المحذوف؛ لأنَّه صار عوضًا منه فعمل عمله(١).

*وأبو علي الفارسي علىٰ أنَّ "هنيئًا" في قول الشاعر:

فاشْـرَبْ هَنِيئًـا عليـكَ التـاجُ مُرْتَفِقًـا فِي رأسِ غُمْدانَ دارًا منـك مِحْـلَالَا(٢)

حال وقعت موقع الفعل، بدلًا من اللفظ به، كما وقع المصدر في قولهم:سَقْيًا له ورعْيًا بدلًا من اللفظ بسقاه اللهُ ورعاه الله، فلا يجوز ظهور الفعل معه؛ لأنَّه قام مقامه فصار عوضًا عنه، فقوله "هنيئًا" لا تعلق له بالفعل "اشْرَب"، فهو واقع موقع "لِيَهْنِئْكَ"، أو هَنَأَكَ، أو هَنُؤ، والتقدير: لِيَهْنِئْكَ شُرْبُك، أو هَنَأَكَ شُرْبُك، أو هَنُؤ شُرْبُك، والدليل علىٰ أنَّه وقع بدلًا من الفعل عند أبي علي أمور منها:

١- تعاقبهما علىٰ الموضع الواحد، كما في قوله:

أَظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِئْ لَهُ الظَّفَرُ(٣)

فهو بمنزلة: فَهنيئًا له الظَّفَرُ.

٢- كما أنَّه أُجري بلفظ الإفراد علىٰ الجميع، كما في قوله-تعالىٰ- ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـَٔۢا بِمَآ أَسۡلَفۡتُمۡ﴾(٤)، وقوله-تعالىٰ-: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـًٔا بِمَا

(١) ينظر: شرح السيرافي ٢/ ٢٠٨، والبحر المحيط٣/ ٥١٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأمية بن الصلت في ديوانه صـ٥٢، وينظر: الشعر والشعراء١/ ٤٥٣، والمسائل الشيرازيات١/ ٢٧١، وأمالي ابن الشجري١/ ٢٤٨، ٢٥٩.

(٣) البيت سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) من الآية (٢٤) من سورة الحاقة.

كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٩ مُتَّكِـِٔينَ﴾[1]، فقال –تعالىٰ–: "هَنِئَٗا" ولم يقل "هَنِيئِينَ" فأفرد بعد لفظ الجمع؛ وذلك لأنَّ "هَنِئَٗا" ناب عن الفعل فصار بدلًا من اللفظ به والفعل لا يجمع فكذلك ما ناب عنه، وإذا ثبت أنَّ "هنيئًا" بدل من "هَنُؤَ، أو هَنَأَك أو لِيَهْنِئْك" لم يكن حالًا من الضمير في "اشرب" كما أنَّ الفعل الذي هو بدل منه لا يكون كذلك.

وَوَجْهُ كَونِ "هنيئًا" بدلًا من الفعل من جهة القياس عند أبي علي الفارسي هو أنَّ الحال مُشْبِهةٌ للظرف من حيث عدة أمور ذكرها الفارسي منها:

*كونُ الحال مفعولًا فيه كما أنَّ الظرف مفعول فيه، فالظروف في الأمر العام وغيره بدلٌ من الفعل، كما في قولهم: "إليكَ ووراءكَ" فهي واقعة موقع: تنح وارجع، وعليكَ زيدًا، ودونكَ عمرًا، وقعا موقع: الزم وخذ، وجاءني مَن عندك، والذي في الدار زيدُ، وقعا موقع: استقر، فكذلك وقعت الحال "هنيئًا" بدلًا من الفعل "هَنُؤَ، أو هَنَأَك أو لِيَهْنِئْك".

*وكذلك اجتمع الظرف والحال في أنَّ كل واحد منهما عملت فيه معاني الأفعال، نحو: "زيدُ فيها قائمًا"، "وكُلَّ يومٍ لَكَ ثوبٌ"، فللشبه بينهما كان حكم المعنىٰ هو عامل النصب في الاسم المنتصب علىٰ الحال، فالحال هو عبارة عن الاسم الذي يكون مفعولًا به، كما في: "ضربت زيدًا مشدودًا"، فكما أنَّ المفعول به لا تعمل فيه المعاني كذلك كان القياس في الحال لولا ما حصل بينها وبين الظرف من المناسبة[2].

(١) الآية (١٩) ومن الآية (٢٠) من سورة الطور.

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات ١/ ٢٧٢.

*وكذلك الحال في "هنيئًا" غير متعلقة بالفعل "اشرب"، وإن كان ذلك فيه جائزًا قبل أن يكون بدلًا، فلانتفاء تعلق الظرف في قولك: "عندك زيدًا ودونك بكرًا" بالفعل الذي صار الظرف بدلًا منه، وإن كان تعلقه به جائزًا قبل أن يقع موقعه ويعمل عمله وصار ذكره معه بمثابة تكرير الفعل مرتين كما في قول الشاعر:

إذا جَشَأتْ نَفْسِي أَقُولُ لَهَا ارْجِعِي وَرَاءَكِ واسْتَحْيِيْ بَيَاضَ اللَّهَازِمِ[1].

فقوله: "ارجعي وراءك" بمنزلة ارْجِعِي ارْجِعِي.وذكر أبو علي العديد من أوجه الشبه بين الظرف والحال[2].

*وابن الشجري علىٰ أنَّ قول أبي علي الفارسي بوقوع "هنيئًا" حال وقعت موقع الفعل مخالف لما جاء عند الزجاج حيث جاء عند الزجاج في تفسير قوله-تعالىٰ-﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـَٔا﴾[3] إنَّ "هَنِيٓـَٔا" منصوب وهو صفة في موضع المصدر، والمعنىٰ: (كلوا واشربوا هُنِّئْتُمْ هَنيئًا وليَهْنِئْكُم ما صِرْتُم إليه)[4]، أراد أنَّ "هَنِيٓـَٔا" وقع موقع "هَناءً" كما وقع "قائمًا وصائمًا" في قول الشاعر:

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه صـ٦١١، وينظر: كتاب الشعر لأبي علي صـ٤.

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات١/ ٢٧٨: ٢٨٢، والأمالي الشجرية١/ ٢٥٠، ٢٥١.

(٣) من الآية "١٩" من سورة الطور.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٥/ ٦٣.

قُـــمْ قائمًـــا قُـــمْ قائمًـــا إنِّـــي عَسِـــيتُ صـــائمًا[١]

في موضع "قِيامًا، وصيامًا"، وعكس هذا إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل في نحو: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾[٢] أي: غائرًا، وموقع اسم المفعول في نحو: "قتلته صبرًا، أي: مصبورًا[٣].

*وابن الشجري علىٰ أنَّ قول الزجاج أقيس من قول الفارسي؛ لأنَّه نصب "هَنِيٓـًٔا" نصب المصدر، والعرب استعملت المصدر بدلًا من الفعل كما جاء في "سقيًا له ورعيًا"، كما أنَّ "هَنِيٓـًٔا" عند الزجاج جاء مفردًا بعد لفظ الجمع عند قوله-تعالىٰ- " كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـًٔا"؛ لأنَّه وقع موقع المصدر، والمصدر يقع مفردًا في موضع التثنية وموضع الجمع كما في: "ضربتُهُما ضربًا، وقتلتُهُم قتلًا"؛ لأنَّه اسم جنس بمنزلة العسل والبُرِّ والزَّيت، فلا يصحُّ تثنيته وجمعه إلَّا أن يتنوع[٤].

---

(١) البغدادي في الخزانة علىٰ أنَّ ابن هشام ذكر أنَّ ابن الشجري حَرَّف هذا الرجز حيث إنَّ "قم قائمًا" صدر رجز آخر يأتي في باب الحال ولا يتركب معه قوله: "إنِّي عَسِيُت صائمًا"، وأنَّ أصل البيت:

أكثـرت فِـي العـذل ملحًـا دَائِمًـا لَا تكثـرن إنِّـي عَسَـيْت صَـائِمًا

وأنَّ بيت "قم قائمًا" هو:

قُـــمْ قائِمـــا قُـــمْ قائِمـــا لَقِيـــتَ عَبْـــداً نائِمـــا

ينظر: خزانة الأدب ٩/ ٣١٧، وشرح ديوان المتنبي للعكبري١/ ٢٨٥، والمقاصد النحوية للعيني صـ١١٤٧.

(٢) من الآية (٣٠) من سورة الملك.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية ١/ ٢٥٢.

(٤) ينظر: السابق ١/ ٢٥٣.

*وذكر ابن الشجري أنَّ ابن جني جعل "هَنِيَّاً" في قول الشاعر:

هَنِيئًا مريئًا غيرَ داءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا ما استحلَّت[1]

حالًا وقعت بدلًا من اللفظ بالفعل، وخالف ابن جني أبا علي في تقديرذلك الفعل، وذكر أنَّ التقدير: "ثبتَ هنيئًا لعزة ما استحلت من أعراضنا"، فحذف "ثَبَت"، وأقام "هنيئًا مقامه فرفع به الفاعل الذي هو "ما استحلَّت"، وكذلك ما جاء في قول الشاعر:

هَنيئًا لك العيدُ الذي أنت عيدُهُ[2]

فالعيد مرفوع بفعله والأصل: ثبت هنيًا لك العيد، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه، فرفعت "العيد" كما كان الفعل يرفعه[3].

وابن الشجري علىٰ أنَّ قول ابن جني أشبه من قول أبي علي؛ وذلك لأنَّ أبا علي ذهب إلىٰ أنَّ "هنيئًا" وقعت موقع "لِيَهْنِئْك" بلفظ الأمر، والأمر لا يقع حالًا، أو موقع: "هَنَأَك" وهو بلفظ الخبر يراد به الدعاء، كقولهم رحم الله فلانًا، والدعاء لا يكون حالًا[4].

والزمخشري عند قوله-تعالىٰ- ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾[5] أي: أكلًا هنيئًا مريئًا، علىٰ أنه نعت لمصدر محذوف أي: فكلوه أكلًا هنيئًا، أو علىٰ أنه

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه صـ١٠٠، وينظر: الكامل للمبرد٢/ ٥، وخزانة الأدب٢/ ١٤٠.

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه صـ٣٧٢، وعجزه:*وعيدٌ لِمَن سمَّىٰ وضحَّىٰ وَعَيَّدا*، وينظر: أمالي ابن الشجري١/ ٢٥٣.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري١/ ٢٥٣.

(٤) ينظر: السابق الصفحة نفسها.

(٥) من الآية (٤) من سورة النساء

حال من ضمير المفعول، أي: كلوه وهو هنيء مريء، وقد يوقف علىٰ "فَكُلُوهُ" ويبتدأ مريئًا علىٰ الدعاء، وعلىٰ أنهما صفتان أقيمتا مقام المصدرين، كأنه قيل: هنأ مرأ(١)، واعترضه الشيخ أبو حيان: بأنَّه قول مخالف لأئمة العربية، لأنَّه علىٰ ما قاله أئمة العربية يكون "هنيئًا مريئًا" من جملة أخرىٰ غير "فَكُلُوهُ "، ولا تعلق له به من حيث الإعراب، بل من حيث المعنىٰ(٢).

ونلحظ من قول الزمخشري السابق أنَّه استعمل لـ "هنيئًا" استعمالين:

الأول- أن لا يقصد به الدعاء، فيكون معمولًا للعامل الموجود في الكلام، فأعربه نعتًا لمصدر محذوف، أو حالًا.

الثاني- أن يقصد به الدعاء، فيأتي في ابتداء الكلام، وذلك بأن يقول إنسان: أكلت أو شربت، فتقول له: هنيئًا مريئًا، وهذا هو الذي يجب إضمار عامله وهو ما قصده سيبويه، أو أن يقال بأنَّ شأن الطعام أن لا يكون هنيئًا مريئًا بنفسه فيتعين له عامل غير ما هو مذكور كما أشار إليه سيبويه في : ثبت ذلك له هنيئًا مريئًا(٣).

واختلفوا في نصب "مريئًا"، فذهب الحوفي إلىٰ أنَّه صفة لقولك: "هنيًا"، وذهب أبو علي الفارسي إلىٰ أنَّه منتصب انتصاب هنيئًا، فالتقدير: ثبت مريئًا، ولا يجوز أن يكون عنده صفة لـ: "هنيئًا"؛ لأنَّ "هنيئًا" نائبة

(١) ينظر: الكشاف١/ ٤٧١.

(٢) ينظر: البحر المحيط٣/ ٥١٣.

(٣) ينظر: الكتاب١/ ٣١٧.

مناب الفعل فحكمها حكم الفعل الذي نابت عنه، والفعل لا يوصف[1]، وذهب بعضهم إلىٰ أنَّه يستعمل وحده غير تابع لـ "هنيئًا"، ولم يجيء ذلك إلَّا في بيت واحد أنشده أبو العباس المبرد:

كُـلْ هَنِيئًـا وَمَـا شَـرِبْتَ مَرِيئًـا ثُـمَّ قُـمْ صَـاغِرًا، فَغَيـرُ كَـرِيمِ[2]

فمجمل كلام النحويين-كما سبق- أنَّ "هَنِيئًا مريئًا": عند سيبويه منالصفات التي نصبوها نصب المصادر المدعو بها بالفعل غير المستعمل إظهاره المختزل للدلالة التي في الكلام عليه، كأنَّه قال: ثبت ذلك هنيئًا، وغير سيبويه علىٰ أنَّها حال قائمة مقام الفعل الناصب لها، علىٰ تقدير الفعل "ثبت" تكون حالًا مبينه، وعلىٰ تقدير "هنَّأه" حالًا مؤكدة[3]، والزجاج علىٰ أنَّها صفة في موضع المصدر.

٢- وجاء من أسماء الفاعلين قولهم: "عائذًا بك"، كما في قول الشاعر:

أَلْحِقْ عـذابَك بـالقوم الـذين طَغَـوْا وعائـذًا بِـكَ أنْ يَغْلُـوا فَيُطْغُـونِي[4]

فكأنَّه قال: وعياذًا بك.

ومنهم من يقول: عائذًا بالله من شر فلان، كما قالوا: أقائمًا وقد قعد الناس، و أقاعدًا وقد سار الركب، وكذلك إذا أراد هذا المعنىٰ ولم يستفهم

(١) ينظر: البحر المحيط٣/ ٥١٣.

(٢) البيت من الخفيف، وينسب لأبي عطاء السندي في البيان والتبين للجاحظ٣/ ٢٢٦، وبلا نسبة في الكامل للمبرد١/ ١٦٣، وينظر: التذييل والتكميل٧/ ٢٢٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٧٩.

(٤) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن الحارث السَّهْمِيّ في الكتاب١/ ٣٤١، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ١٢٢، ولسان العرب "عوذ"٣/ ٤٩٨.

كما في قولهم: قاعدًا علم الله وقد سار الركب، وقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس.

وللنحاة في الوصف اسم الفاعل الواقع موقع المصدر رأيان.

الأول- لسيبويه قول فيما وقع من الصفات موقع المصادر ذكره في كتابه حيث قال في الأمثلة السابقة: "وذلك أنَّه رأىٰ رجلًا في حال قيام أو حال قعودٍ، فأراد أن ينبِّهَه، فكأنَّه لفظ بقوله: أتقوم قائمًا وأتقعد قاعدًا، ولكنه حذف استغناءً بما يرىٰ من الحال، وصار الاسم بدلًا من اللفظ بالفعل، فجرىٰ مجرىٰ المصدر في هذا الموضع"[(١)].

وقد فهم النحاة قول سيبويه على أكثر من تأويل:

❖ السيرافي علىٰ أنَّ العامل في هذا الوصف مثل الفعل الذي يعمل في المصدر، فكأنَّه يقول: أتقوم قائمًا وأتقعد قاعدًا، ولكنه حذفه استغناءً، وإن أنكره بعض الناس بحجة أنَّ لفظ الفعل لا يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه بأنَّه قد تكون الحال توكيدًا كما يكون المصدر توكيدًا، وقد دل الفعل عليه كما في قوله-تعالىٰ-: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[(٢)]، ولا يجوز إضمار الفعل الدال علىٰ الحال إلَّا أن تكون الحال المشاهدة دالة عليه، فقد جاز أن يقول: أقائمًا وقد قعد الناس لما شوهد منه من القيام والتعمُّل له[(٣)].

وتبع سيبويه في إعراب الصفات القائمة مقام المصادر أحوالًا ابنُ مالك[(٤)]، وأبو حيان[(٥)].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٤٠/ ٣٤١.

(٢) من الآية (٧٩) من سورة النساء.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٢٣٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ١٢١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب٣/ ١٣٧٨.

* والرضي علىٰ أنَّ سيبويه والمبرد والزمخشري الصفة-هنا- قائمة مقام المصدر، أي: أتقوم قيامًا[1].

الثاني- ونُسِب للمبرد، فقد نسب إليه ابن مالك، وأبو حيان، والسيوطي أنَّه قال أنَّ "عائذًا بك و أقاعدًا وقد سار الركب" ونحوهما هي مصادر جاءت علىٰ وزن فاعل كقولهم: فُلِج فالِجًا، فكأنَّك قلت: أتقوم قيامًا[2]، ولعلهم فهموه من قول السيرافي حيث إنَّه ذكر أنَّ المبرد هو من ذكر أنَّها مصادر لاسم الفاعل كقولهم: قائمًا تريد قيامًا[3]، ومع الرجوع إلىٰ قول المبرد في المقتضب نجد أنَّه خلاف ما نسبه له ابن مالك ومن تبعه، حيث قال: "وَإِن شِئْت وضعت اسْم الْفَاعِل فِي مَوضِع الْمصدر فَقلت: أقائمًا وَقد قعد النَّاس، فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك؛ لِأَنَّهُ حَال وَالتَّقْدِير: أتثبت قَائِمًا"[4].

وذكر المبرد في الكامل عند قول الفرزدق:

علىٰ حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهرَ مسلمًا ولا خارجًا من فِيَّ زور كَلَام[5]

"ولا خارجًا" إنما وضع اسم الفاعل في موضع المصدر، أراد: لا أشتم الدهر مسلمًا، ولا يخرج خروجًا من في زور كلام؛ لأنه علىٰ ذا أقسم،

---

(١) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٤٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٢، وارتشاف الضرب٣/ ١٣٧٨، وهمع الهوامع٢/ ١٢٢،

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢/ ٢٢٩.

(٤) المقتضب٣/ ٢٢٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه صـ٥٣٩، وينظر: الكتاب لسيبويه١/ ٣٤٦، والمقتضب٣/ ٢٦٩، ومغني اللبيب صـ٥٢٩.

والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل، يقال: ماءٌ غور، أي غائر، كما قال الله عز وجل: ﴿إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا﴾[١]، ويقال: رجل عدلٌ، أي عادل، ويوم غمٌّ، أي غام، وهذا كثير جدًا، فعلىٰ هذا جاء المصدر علىٰ فاعل، كما جاء اسم الفاعل علىٰ المصدر، يقال: قم قائمًا، فيوضع في موضع قولك: قم قيامًا، وجاء من المصدر علىٰ لفظ "فاعل" حروفٌ، منها: فلج فالجا، وعوفي عافية، وأحرف سوىٰ ذلك يسيرة. وجاء علىٰ "مفعول"، نحو رجل ليس له معقول، وخذ ميسوره، ودع معسوره، لدخول المفعول علىٰ المصدر، يقال رجل رضًا، أي: مرضي، وهذا درهم ضرب الأمير، أي مضروب، وهذه دراهم وزن سبعةٍ، أي موزونة، وكان عيسىٰ بن عمر يقول: إنما قوله: "لا أشتم" حال، فأراد: عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شاتمٍ ولا خارجٍ من في زور كلام، ولم يذكر الذي عاهد عليه[٢].

فقول المبرد في المقتضب علىٰ أنَّ وضع اسم الفاعل موضع المصدر في "أقائمًا وقد قعد الناس" لأنَّه حال، و في الكامل إنَّما وضع اسم الفاعل موضع المصدر في: "ولا خارجًا" لأن كلًا من اسم الفاعل والمصدر يقع موقع صاحبه.

وردَّ الزاعمون لقول المبرد للمصدرية قوله من وجوه:

الأول- أنَّ المبرد يتفق مع النحويين علىٰ أنَّ هذه الكلمات وهي: عائذًا وقاعدًا ونحوها لا تدل علىٰ المصدرية في غير الأمكنة التي ادّعي فيها المصدرية، فدلالتها عليها في هذه الأمكنة اشتراك، ويكون فيه مخالفة

(١) من الآية (٣٠) من سورة الملك.

(٢)ينظر: الكامل ١/ ١٠٢.

للاستعمال المجمع عليه فلا يقبل مجرد الدعوىٰ في ذلك، ولو سُلِّم الاشتراك لكانت المصدرية مرجوحة في الصفات المشار إليها؛ لأنَّ استعمالها في غير المصدرية أكثر من استعمالها في المصدرية عند من يرىٰ صلاحيتها، فكان الحكم بعدم مصدريتها أولىٰ.

الثاني- وأيضًا مِمَّا يدل علىٰ أنَّ هذه الأوصاف "عائذًا وقاعدًا" ونحوهما ليست بمصادر في الأمكنة المذكورة امتناع مجيئها في الأمكنة المتمحضة للمصدرية نحو: قعدت قعودًا طويلًا، وقعدت قعود خاشع والقعود المعروف، فلو جعلت "قاعدًا" في أحد هذه الأمكنة لم يجز؛ ودلَّ ذلك علىٰ امتناع مصدريته وثبوت حاليته.

الثالث- لو كانت هذه الأوصاف مصادر لجاز وقوعها معرفة كما جاز تعريف المصدر كما في: الحمدَ لله فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب[1]، ولو عرَّف (عائذًا) من قولهم: "عائذًا بك" لم يجز فدلَّ ذلك علىٰ أنَّه حال لا مصدر[2].

ومن ناحية اقتصار هذه الصفات علىٰ السماع أم أنَّه مقيس عليها رأيان، فمن راعىٰ أنَّ هذه المصادر منتصبة في الأصل بأفعال مضمرة جعلها من هذا الباب، ومن راعىٰ أنَّ العامل في اللفظ إنَّما هو الفعل لقيامه مقام الحال لم يجعله من هذا الباب، فسيبويه أنَّ ذلك موقوف علىٰ السماع، والمبرد أنَّ

(١) ينظر: الكتاب١/ ٣٢٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٣.

ذلك مقيس إذ كان الفعل دالًا علىٰ المصدر نحو، أتيته ركضًا وعدوًا ومشيًا؛ لأنَّ الركض والعدو من جنس الإتيان(١).

واختار ابن عصفور قول سيبويه أنَّ ذلك موقوف علىٰ السماع؛ وذلك لأنَّ المصادر المنتصبة بإضمار لابدَّ لها من تقدم ما يدل علىٰ الفعل المضمر إلَّا أن تكون المصادر موضوعة موضع فعل الأمر فلا تحتاج إلىٰ شيء من ذلك؛ لأنَّ الحال يبين إذ ذاك الفعل المضمر نحو قوله-تعالىٰ- ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾(٢)، وأبو حيان علىٰ أنَّ غير ابن عصفور زعم أنَّ هذا عند سيبويه مقيس يقال لكل من لازم صفة دائبًا عليها نحو: أضاحكًا، و أخارجًا؟، والتنكير لازم لهذه الصفات(٣).

وَرَأْيُ الأكثرين أنَّ نصبَ الصفات المذكورة علىٰ الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم إضماره، علىٰ تقدير: أعوذ، وأتقوم، وأتقعد، وأمَّا في الأعيان-كما سبق- فالنصب علىٰ المفعولية بفعل مقدَّر، والتقدير: أطعمك الله، أو ألزمك تربًا وجندلًا، وألزمك الله فاهًا لفيك(٤).

وقد أورد ابن مالك "هنيئًا لك" مع "عائذًا بالله من شرها، وأقائمًا وقد قعد الناس، وأقاعدًا وقد سار الركب"(٥).

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٣.

(٢) من الآية (٤) من سورة محمد، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٩٥.

(٤) ينظر: همع الهوامع٢/ ٩٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ١٢١.

الخاتـمـة

الحمدُ لله الذي تَتِمُّ بِنِعْمَتِهِ الصَّالِحَاتُ، والصَّلاةُ والسلامُ علىٰ من خُتِمَتْ بِهِ الرسالاتُ، المبعوث رحمة للعالمين البشير، النذير السراج المزهر المنير، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فهناك موضوعات ومسائل نحوية لا تقل أهمية عن الاهتمام بالنظر في أواخر الكلم وما يعتريها من إعراب وبناء، فمن هذه الموضوعات البحث عن الصيغ التي يصح أن يوضع كل منها موضع الآخر وما أكثرها، ودائمًا ما يكون العدول من صيغة إلىٰ أخرىٰ وراءه المعنىٰ هو الذي يوجهه، ويسير خلفه، وكما قالوا اختلاف المباني دليل علىٰ اختلاف المعاني، وكان من وجوه المعاني ما يقع بين المصدر والوصف المشتق، فللوصف المشتق أبنية خاصة به تحمل معنىٰ ودلالة له، كما أنَّ للمصدر أبنية خاصة به تحمل دلالته ومعناه، ولاشك في أنَّ العدول من الوصف إلىٰ المصدر والعكس له دلالات ومعان ذكرها بعض النحويين، ومنهم من تمسك بالقاعدة وأوَّل الكلام علىٰ ما تحمله الصناعة النحوية وتلتزمه، وهذا ما سبق أنَّ وضَّحه البحث، وخلص إلىٰ نتائج منها:

١- المشتق الموصوف به ما دلَّ علىٰ فاعل أو مفعول به متضمنًا معنىٰ "فعل" وحروفه.

٢- شَبَهُ المصدر بالوصف، والوصف بالمصدر فقد وقع كل منهما موقع صاحبه.

٣- الوصف بالمصدر من أساليب اللغة الشائعة، وهو وإن كان مخالفًا للصناعة النحوية لكنه جاء مع أساليب متعددة بكثرة، فهو حقيقة من حقائق التركيب في اللسان العربي لا يمكن إنكارها.

٤- الوصف بالمصدر جرىٰ علىٰ المألوف عند علماء البيان من المجاز، حيث إنَّ اللفظ يتجاوز معناه الأصلي إلىٰ معنىٰ يجاوره ويتعلق به.

٥- معنىٰ المبالغة كان هو المعنىٰ السائد لوقوع المصدر موقع الوصف المشتق مع الخبر، والحال، والنعت، مع ذكر بعضهم لمعنىٰ الاختصار والتوسع.

٦- المصدر يقع موقع الوصف المشتق كثيرا، وأقل منه وقوع الوصف موقع المصدر.

٧- يقع المصدر حالًا بكثرة يمكن القول معها بقياسيته، كما يقع نعتًا أيضًا بكثرة.

٨- تأويلات النحويين المتمسكين بالصناعة النحوية التي كانت تدور حول حذف مضاف أو التأويل بالمشتق هي كانت قسيمة المعنىٰ في كتب النحو.

٩- المصدر هو أصل المشتقات-علىٰ الأصح- فهو يشمل معناه علىٰ معنىٰ كل ما يشتق منه من الأفعال والصفات، فلمَّا وقع وصفًا خبرًا أو نعتًا أو حالًا كان يراد به كل تلك الأوصاف التي يمكن أن تشتق منه.

١٠- كون الأوصاف الواقعة موقع المصادر أحوالًا حذف عاملها وجوبًا أوقع عند أكثر النحويين من كونها أوصافًا قائمة مقام المصادر.

وفي الختام نستطيع أن نقول بأنَّه للشبه الكبير بين المصدر والوصف

المشتق استطاع كل منهما أن يقوم مقام صاحبه وينوب عنه، وإن كانت نيابة المصدر أكثر وذلك لقوة المعنىٰ الذي يحمله المصدر، فدلالته علىٰ الحدث المجرد من الزمن جعلته يستطيع أن يخترق القواعد النحوية التي قعَّدها النحويون بل ربما جعل بعضهم الأمر ليس مقصورًا علىٰ السماع وأجاز فيه القياس.

هذا والله أسأل أن أكون قد وفقت في عملي، وأسأله أن يكون خالصًا لوجهه الكريم إنه نعم المولىٰ ونعم المجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي-ت: د رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب-الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة-الأولىٰ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢- إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت-ت: محمد مرعب-الناشر: دار إحياء التراث العربي-الأولىٰ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣- الإغفال، لأبي علي الفارسي-ت: د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم-المجمع الثقافي-أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤- ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك- الناشر: دار التعاون.

٥- أمالي ابن الشجري، لهبة الله العلوي-ت: د/ محمود محمد الطناحي-الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة.

٦- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ، لأبي محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري-ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي-الناشر: دار الفكر.

٧- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب-ت: د/ موسىٰ بناي العليلي-ط: إحياء التراث الإسلامي-الجمهورية العراقية.

٨- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي-ت: صدقي محمد جميل-الناشر: دار الفكر-بيروت ١٤٢٠هـ.

٩- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية-الناشر: دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان.

١٠- البيان والتبين، لأبي عثمان الجاحظ-الناشر: مكتبة الهلال- بيروت١٤٢٣هـ.
١١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي-ت: د/ حسن هنداوي-دار القلم-دمشق.
١٢- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ: خالد الأزهري-ط: دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش-ت: د/ علي محمد فاخر وآخرون-ط: دار السلام-الأولىٰ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي-ت: أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان-ط: دار الفكر العربي- القاهره- الأولىٰ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٥- جامع الدروس العربية، لمصطفىٰ بن محمد سليم الغلاييني-ط: المكتبة العصرية-صيدا بيروت-١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
١٦- حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني لألفية ابن مالك-ط: دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الأولىٰ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١٧- الحدود في علم النحو، لأحمد بن محمد الأبَّذي-ت: نجاة حسن عبد الله نولي-ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-١٤٢١هـ-٢٠٠١م .
١٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي-ت: عبد السلام محمد هارون-ط: مكتبة الخانجي- القاهرة-الرابعة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١٩- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني-ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب- الرابعة.

٢٠- ديوان الأخطل-ط: دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الثانية١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٢١- ديوان أمية بن أبي الصلت-ط: المطبعة الوطنية-بيروت١٣٥٣هـ-١٩٣٤م-الناشر: إدارة المكتبة الأهلية – بيروت.
٢٢- ديوان الخنساء-شرح: حمدُو طَمَّاس-ط: دار المعرفة- بيروت-لبنان-الثانية ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢٣- ديوان الفرزدق-شرح وتقديم: أ/ علي فاعور-ط: دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان-الأولىٰ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٢٤- ديوان كُثَيِّر عزَّة-شرح د/ إحسان عباس-الناشر: دار الثقافة-بيروت-لبنان١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٢٥- ديوان المتنبي-ط: دار بيروت١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢٦- شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك-ت: محمد محي الدين عبد الحميد-ط: دار التراث القاهرة- دار مصر للطباعة-العشرون ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢٧- شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك-ت: محمد باسل عيون السود-ط: دار الكتب العلمية –بيروت-لبنان-الأولىٰ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٢٨- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي-ت: د/ محمد الرَّيح هاشم-ط: دار الجيل-بيروت-الأولىٰ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٢٩- شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك-ط: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-الأولىٰ ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٣٠- شرح التسهيل، لجمال الدين بن مالك-ت: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد-ط: دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان-الأولىٰ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣١- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور-ت: د/ صاحب أبو جناح، بدون تاريخ.
٣٢- شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء العكبري-ت: مصطفىٰ السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي-الناشر: دار المعرفة-بيروت.
٣٣- شرح الرضي علىٰ الكافية-ت: يوسف حسن عمر-منشورات جامعة قار يونس- بنغازي-الثانية١٩٩٦م.
٣٤- شرح الفصيح، لأبي القاسم جار الله الزمخشري-ت: د/ إبراهيم عبدالله الغامدي-١٤١٧هـ-المملكة العربية السعودية- جامعة أم القرىٰ-مكة المكرمة-سلسلة الرسائل العلمية الموصىٰ بطبعها.
٣٥- شرح الكافية الشافية، لابن مالك-ت: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود-ط: دار الكتب العلمية- الأولىٰ ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٣٦- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي-ت: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي-ط: دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان- الأولىٰ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٣٧- شرح المفصل لابن يعيش-ت: أحمد السيد سيد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني-ط: المكتبة التوفيقية-القاهرة-مصر.
٣٨- الشعر والشعراء، لأبي محمد بن قتيبة الدينوري-الناشر: دار الحديث القاهرة١٤٢٣هـ.
٣٩- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي-ت: د/ عبد الحميد هنداوي- ط: المكتبة العصرية-صيدا-بيروت- الأولىٰ-١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٤٠- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد-ت: محمد أبو الفضل إبراهيم-الناشر: دار الفكر العربي- القاهرة-الثالثة: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤١- كتاب الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري-ت: محمد أبو الفضل إبراهيم-ط: المكتبة العصرية-صيدا- بيروت١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٢- كتاب سيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون-ط: دار الجيل-بيروت-الأولىٰ.

٤٣- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي-ت: د/ محمود محمد الطناحي-الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة-الأولىٰ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم جار الله الزمخشري-ط: دار الكتاب العربي-بيروت-الثالثة-١٤٠٧هـ.

٤٥- لسان العرب، لجمال الدين بن منظور الأنصاري- ط: دار صادر – بيروت-الثالثة-١٤١٤هـ.

٤٦- المخصص، لأبي الحسن بن سيدة-ت: خليل إبراهيم جفال-الناشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت-الأولىٰ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٧- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي-ت: حسن بن محمود هنداوي-الناشر: كنوز إشبيليا-السعودية-الرياض-الأولىٰ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٤٨- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج-ت: عبد الجليل عبده شلبي-الناشر: عالم الكتب-بيروت- الأولىٰ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٩- معاني النحو، لـ د/ فاضل صالح السامرائي-ط: دار الفكر-الأردن-الأولىٰ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام-ت: د/ مازن المبارك-ط: دار الفكر-دمشق-السادسة١٩٨٥م.
٥١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي-ت: أ.د/ محمد إبراهيم البنا، ود/ عبد المجيد قطامِش-ط: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرىٰ- مكة المكرمة-الأولىٰ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٥٢- المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية- شرح الشواهد الكبرىٰ، لبدر الدين العيني-ت: أ.د/ علي محمد فاخر وآخرين-ط: دار السلام- القاهرة-الأولىٰ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٥٣- المقتضب، لأبي العباس المبرد-ت: محمد عبد الخالق عضيمة-الناشر: عالم الكتب-بيروت.
٥٤- النحو الوافي، للأستاذ/ عباس حسن-ط: دار المعارف - الحادية عشرة.
٥٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي-ت: أحمد شمس الدين-ط: دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان-الأولىٰ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٥٦- الوصف بالمصدر، د/ أحمد عبد الستار الجواري- مجلة المجمع العلمي العراقي- بغداد-١٩٨٤م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــوع	الصفحـــــــة
الملخص	١٨٦٧
المقدمة	١٨٧١
التمهيـــــــــــد	١٨٧٣
الفصل الأول-وقوع المصدر موقع الوصف المشتق	١٨٧٩
الفصل الثاني- وقوع الوصف المشتق موقع المصدر	١٨٩٩
الخاتمة	١٩١٥
فهرس المصادر والمراجع	١٩١٨
فهرس الموضوعات	١٩٢٤